

Distr.
GENERAL

S/1999/49
17 January 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ١٣ من قرار مجلس الأمن ١٢١٣ (١٩٩٨) المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، الذي طلب فيه المجلس إليّ، في جملة أمور، أن أقدم في موعد لا يتجاوز ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، تقريرا عن حالة عملية السلام ودور بعثة الأمم المتحدة في أنغولا وولايتها مستقبلا، وعن تشكيل قوة البعثة في ضوء قدرتها على النهوض بالمهام المسندة إليها.

ثانيا - الجوانب السياسية

٢ - منذ تاريخ تقريري السابق، بدأت الحالة العامة في أنغولا تتجه نحو المواجهة العسكرية، مع ما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة على الصعيد الإنساني. وبالفعل، فإن بيانات عديدة صادرة عن الطرفين، إلى جانب تكثيف العمليات العدائية، قد قضت على كل أمل في استئناف تنفيذ أحكام بروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق) في المستقبل المنظور. وبالرغم من أن جوناثان سافيمبي زعيم الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) قد أكد من جديد، بعبارات عامة، التزامه بالبروتوكول في رسالته الموجهة إليّ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، فإن رسائله اللاحقة الموجهة إليّ وإلى ممثلي الخاص عيسى ب. ي. دياللو، لم تتضمن ما يدل على أن يونيتا تعتزم استئناف تنفيذ التزاماتها الأساسية بموجب البروتوكول. بيد أن السيد سافيمبي أعرب عن رغبته القوية في مقابلة السيد دياللو وكذلك عن الحاجة إلى وجود مراقبين دوليين في أنغولا ليكونوا "شهودا مفيدين". ووفقا لتقرير صحفي مؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، ذكر أحد كبار أعضاء يونيتا أنه يود إقامة حوار من جديد مع الحكومة.

٣ - وذكر رئيس أنغولا السيد جوزيه إدواردو دوس سانتوس، من جهته، في خطابه الافتتاحي أمام المؤتمر الرابع للحركة الشعبية لتحرير أنغولا المعقود في لواندا في الفترة من ٥ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أن السبيل الوحيد لإقامة سلام دائم هو عزل السيد سافيمبي ومجموعته عزلا تاما. ودعا الرئيس إلى إكمال تنفيذ بروتوكول لوساكا وإنهاء ولاية بعثة المراقبين في وقت مبكر. وفي الوقت ذاته، أشار إلى الحاجة إلى الشروع في التحضير للانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة المقرر إجراؤها في

غضون فترة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات. وفضلا عن ذلك، كرر الرئيس، في خطابه بمناسبة نهاية السنة، الإعراب عن رفض حكومته لأي حوار مع السيد سافيمبي. وذكر الرئيس، أثناء اجتماعه مع وكيل الأمين العام بينون سيفان الذي أوفدته كمبعوثي الخاص بالاقتران مع الحادثتين الأساسيتين اللتين أصيبت فيهما طائرتان تابعتان للأمم المتحدة (واللتين يجري تناولهما في الفقرات ٨ - ١٠ أدناه)، أن الأمم المتحدة قد أكملت إنجاز مهامها الرئيسية.

٤ - ويبدو من البيانات التي أصدرها كلا الطرفين أنهما يعتزمان مواصلة القتال، وتصعيده عند الاقتضاء. وفي بيان صادر حديثا، أكد رئيس أركان القوات المسلحة الأنغولية أن "الحرب لم تزل في بدايتها" وأن القوات المسلحة الأنغولية ستقاتل إلى أن "تتم السيطرة" على السيد سافيمبي وشركائه. وعلى نفس المنوال، ذكر الأمين العام ليونيتا أن حركة التمرد سوف تصعد القتال ضد حكومة أنغولا. وفي هذا السياق، لاحظ أن يونيتا مستعدة لخوض سباق عسكري، مضيفا "سنرى لمن تكون الغلبة".

٥ - وواصل ممثلي الخاص، بالتعاون مع ممثلي الدول المراقبة الثلاث (الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية)، الإبقاء على اتصالات مع الطرفين، بما في ذلك لجنة إصلاح يونيتا، المنشأة حديثا، ونواب يونيتا في الجمعية الوطنية، فضلا عن ممثلي المجتمع المدني في أنغولا. إن انسحاب بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، من المناطق الخاضعة لسيطرة يونيتا، قد أعاق بقدر كبير الاتصالات مع تلك المجموعة. وبسبب موقف حكومة أنغولا المعروف جيدا، لم يتمكن ممثلي الخاص من الاجتماع شخصا مع السيد سافيمبي أو أي من كبار ممثليه.

٦ - وقد أصدر مسؤولون في الحكومة ومسؤولون عسكريون، وكذلك ممثلون من الحركة الشعبية لتحرير أنغولا ولجنة إصلاح يونيتا، بيانات ادعوا فيها أن الأمم المتحدة مسؤولة عن التردّي الحالي للوضع الأمني في أنغولا وعن عدم تجريد قوات يونيتا من الطابع العسكري. ونظرا للانعكاسات الجلية التي تنطوي عليها هذه البيانات بالنسبة لسلامة أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا وغيرهم من الأفراد الدوليين في أنغولا، فإن ممثلي الخاص، بتأييد من ممثلي الدول المراقبة، قد احتج على هذه الادعاءات. وفي وقت لاحق، نصح وزير الإدارة الإقليمية ورئيس وفد الحكومة في اللجنة المشتركة ممثلي الخاص، في مذكرة شفوية مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، بأن يجمع في لواندا كافة أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا نظرا لاستئناف الأعمال العدائية العسكرية ولحقيقة أن مراقبي الأمم المتحدة لم يعودوا يقومون برصد الحالة في الميدان، وبأن يعيدهم إلى أوطانهم تدريجيا، إذ أن حكومة أنغولا لا تتوخى تمديد ولاية البعثة فيما بعد شباط/فبراير ١٩٩٩.

ثالثا - أمن أفراد الأمم المتحدة

٧ - إن الجو العام السلبي الذي أشاعته الحملة الإعلامية الأنغولية ضد الأمم المتحدة قد ازداد سوءا من جراء حوادث المضايقة وعدم التعاون مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في العديد من مناطق البلد، بما فيها

لواندا. ونظرا لزيادة المخاطر الأمنية، واصلت بعثة المراقبين، بالتعاون الوثيق مع الأمانة العامة، استعراض نشر أفرقتها وقررت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ نقل مواقع جميع أفرقة الأمم المتحدة إلى مناطق أكثر أمنا.

٨ - وقد ثبت تعرض أفراد الأمم المتحدة في أنغولا إلى مخاطر أمنية جسيمة في ضوء الحادثتين اللتين يبدو أن طائرتين للأمم المتحدة قد أسقطتا فيهما بالقرب من هومبو في حين كانتا تحملان ١٥ راكبا ويبلغ عدد أفراد طاقميهما ٨ أشخاص، وذلك في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ و ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ على التوالي. وقد سقطت الطائرتان اللتان استأجرتهما الأمم المتحدة في منطقتين كانت العمليات العسكرية جارية فيهما. وأنكر الطرفان الأنغوليان تحمل أي مسؤولية عن هاتين الحادثتين. ورغم النداءات المتكررة والشديدة للهجة الصادرة عني وعن ممثلي الخاص وعن مجلس الأمن، لم تبد الحكومة ويونيتا في البداية أي رغبة في التعاون مع بعثة المراقبين في عمليات البحث والإنقاذ، أو في وقف المعارك في المنطقتين اللتين سقطت فيهما الطائرتان. ولم تكلل بالنجاح محاولات مسح أراضي الموقعين بواسطة طائرات للأمم المتحدة إذ لم يوافق أي من الطرفين على هذه العملية. وفي تلك الأثناء، قدمت الحكومة إلى الصحافة شخصا ذكرت أنه أبقي من الجبهة وادعى أنه على علم بوجود أشخاص عديدين نجوا من الموت في حادثة تحطم الطائرة الأولى. وقد كرر هذا البيان بعض المسؤولين في الحكومة.

٩ - وفي ٢١ كانون الأول/ ديسمبر، أوفدت منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن، وكيل الأمين العام سيفان إلى أنغولا بوصفه مبعوثي الخاص، بهدف التعجيل بعمليات البحث والإنقاذ وتقييم الحالة الأمنية على أرض الواقع. وفي ٥ كانون الثاني/يناير، اجتمع السيد سيفان بكبار المسؤولين الحكوميين، وفي ٦ كانون الثاني/يناير، استقبله الرئيس دوس سانتوس. وأبلغ السيد سيفان الرئيس دوس سانتوس بالحاجة إلى كفالة سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة والعاملين في مجال الشؤون الإنسانية في أنغولا، وطلب أن يمتنع كبار المسؤولين الحكوميين عن الإدلاء ببيانات قد تؤثر بصورة عكسية على سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة. ووعد الرئيس دوس سانتوس خلال الاجتماع بتقديم حكومته المساعدة في عمليات الإنقاذ. وكانت القوات المسلحة الأنغولية قد تقدمت في ذلك الوقت في منطقة سقوط الطائرة الأولى، مما جعل في الإمكان زيارة الموقع. وبعد محاولات عديدة أيضا، تلقت الأمم المتحدة تأكيدات أمنية عامة من يونيتا.

١٠ - وفي ٨ كانون الثاني/يناير، وصل فريق الإنقاذ التابع للأمم المتحدة، مصحوبا بحراسة من القوات المسلحة الأنغولية، إلى موقع الطائرة الأولى. وتمكن من البقاء هناك لأقل من ساعتين وكان يتعين عليه العودة إلى هومبو قبل حلول الظلام. ونقلوا عن المراقبين، فإن الطائرة قد هبطت إلى الأرض بسرعة كبيرة للغاية، مما تسبب في أن يتوارى معظمها في الأرض. وبدا أنه من غير المحتمل تماما إمكانية وجود أحياء. وتمكن الفريق من استعادة بعض رفات القتلى، وكذلك أجزاء من المسجل الصوتي لغرفة قيادة الطائرة، الذي جرى العبث به. وقد أرسل شريط التسجيل للتحليل. وجرى بوضوح بذل جهد أيضا لإخفاء الطائرة بأفرع الشجر. وواصلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا جهودها لزيارة الموقع مرة أخرى لمتابعة فحص الطائرة وجلب رفات القتلى والمعدات. غير أنه حتى وقت صياغة هذا التقرير، لم يسمح الطرفان

للبعثة بزيارة الموقع بسبب تجدد القتال الشديد في المنطقة. وبُذلت بصورة متزامنة محاولات دائمة للتحقق من موقع سقوط الطائرة الثانية. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، أبلغت يونيتا السيد سيفان أنه جرى تحديد موقع الحطام.

١١ - وردا على هذه التطورات، قررت الأمم المتحدة قصر عملياتها الجوية في أنغولا على عمليات الإخلاء الطبي وإخلاء الخسائر الضرورية للغاية والتعجيل بسحب جميع أفرادها إلى لواندا، وهو ما طالبت به الحكومة أيضا. وجرى وقف نشر وتناوب أفراد الأمم المتحدة في منطقة البعثة. وفي ٧ كانون الثاني/يناير، أبلغت البعثة بأنه عملا بتوجيه الرئيس دوس سانتوس، صدرت تعليمات إلى جميع القادة الإقليميين للقوات المسلحة الأنغولية بالتعاون مع الأمم المتحدة في سحب أفرادها ومعدات من مواقع الأفرقة والمقار الإقليمية. وبحلول ١٤ كانون الثاني/يناير، كانت البعثة قد أخلت إلى لواندا ١٧ فريقا من بين ٢٦ موقعا للأفرقة والمقار الإقليمية إجمالا، ومن المقرر سحب المتبقي بالكامل قبل حلول بداية شهر شباط/فبراير. وفي حين أن جميع الجهود تبذل لكفالة استعادة ممتلكات الأمم المتحدة بصورة آمنة من مواقع الأفرقة، فإنه يخشى من احتمال عدم إمكان سحب جميع المعدات من مواقع الأفرقة الواقعة في مناطق القتال الفعلي. وفي نفس الوقت، جرى وضع الخطط في صيغتها النهائية من أجل إعادة المراقبين العسكريين وأفراد الشرطة المدنية إلى أوطانهم. ويجري أيضا إعداد الخطط لإعادة الوحدات العسكرية إلى أوطانها.

رابعا - تحسين تنفيذ التدابير المفروضة على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا

١٢ - طلب مجلس الأمن في قراره ١٢٠٢ (١٩٩٨) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ و ١٢١٣ (١٩٩٨) المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، إلى تقديم توصيات فيما يتعلق بالوسائل التقنية وغيرها من الوسائل التي يمكن بها للدول الأعضاء تنفيذ التدابير المتخذة ضد يونيتا، الواردة في القرارات ٨٦٤ (١٩٩٣) و ١١٢٧ (١٩٩٧) و ١١٧٣ (١٩٩٨) و ١٢٢١ (١٩٩٩).

١٣ - وبغية تعزيز تنفيذ هذه التدابير، فإنه من الجوهري أن تقدم الحكومات التي تملك معلومات تتعلق بالانتهاكات مثل هذه المعلومات إلى اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣) على أساس منتظم. وينبغي للحكومات التي استخدم منتهكو التدابير المعتمدة أراضيها أن تكون على استعداد لاتخاذ التدابير اللازمة لمنع هذه الانتهاكات وراغبة في ذلك. وفي غياب آلية للرصد لدعم عمل اللجنة، فإنه يمكن أيضا استكشاف الدور المحتمل للترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية لتيسير تنفيذ التدابير.

١٤ - وبغية تعزيز تنفيذ التدابير، قد يود مجلس الأمن والدول الأعضاء النظر فيما يلي:

(أ) يمكن للدول الأعضاء، لا سيما الدول المجاورة لأنغولا، أن تقدم، بصورة منتظمة، معلومات عن تنفيذ التدابير التي اعتمدها مجلس الأمن. ويمكن للمجلس أيضا أن يطلب آراءها بشأن السبل المحتملة لتعزيز فعالية هذه التدابير؛

(ب) في حين أن مسؤولية تنفيذ هذه التدابير تقع على عاتق الدول الأعضاء، فإنه يمكن لمجلس الأمن واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، أن يستعرضا تنفيذ العملية بصورة دورية بغية تحديد الثغرات واحتمال إزالتها ورصد فعالية التدابير المعتمدة؛ ويمكن بدء مثل هذا الاستعراض على أساس تقرير من رئيس اللجنة في أعقاب بعثة قد يود القيام بها في أنغولا وبلدان المنطقة؛

(ج) سيكون من اللازم قيام الدول الأعضاء، بصورة منتظمة، بتزويد اللجنة بالمعلومات اللازمة لتمكينها من النظر في الانتهاكات المحتملة للتدابير الإلزامية والتحقيق فيها. ويمكن للجنة أن تعلن حالات الانتهاكات المؤكدة أو تقوم بإبلاغها إلى مجلس الأمن؛

(د) يمكن لحكومة أنغولا والدول المجاورة أن تراقب على الأقل جميع المعابر الحدودية الرئيسية والمطارات، لمنع الحركة غير القانونية عبر الحدود. بيد أنه يلاحظ أنه قد يكون من الصعب للغاية رصد الحدود البرية لأنغولا بصورة فعالة، بالنظر إلى طول هذه الحدود ووعورة تضاريسها وعدم توافر الهياكل الأساسية اللازمة. ويمكن لحكومة أنغولا ودول المنطقة، فضلا عن ذلك، النظر في خطوات إضافية لرصد الموانئ والمطارات في إقليم كل منها، وذلك لمنع السفن والطائرات المخالفة للتدابير من استعمالها؛

(هـ) يمكن للجنة، في الحالات التي تصدر فيها تصريحات علنية تؤكد الدعم المادي ليوونيتا، أن تأذن لرئيسها بتوجيه رسائل إلى الدول الأعضاء المعنية. كما يمكن، عند التأكد من حدوث انتهاكات للحظر المفروض على السفر، تذكير الدول الأعضاء التي لها ضلع في هذه الانتهاكات، بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛

(و) يمكن لمجلس الأمن أن يأذن للأمانة العامة أن تأمر بإجراء دراسة على يد خبراء تركز على السبل الممكنة لتعقب الانتهاكات التي تحدث للتدابير المتعلقة بتهريب الأسلحة وتوريد النفط وتجارة الماس، فضلا عن حركة أموال يوونيتا.

١٥ - وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٢٢١ (١٩٩٩) المتعلق بمسألة إمكانية وقف الاتصالات السلكية واللاسلكية المقدمة ليوونيتا، كما هو وارد في الفقرة ٨ من ذلك القرار. وأعتزم تقديم تقرير إلى المجلس فور حصولي على آراء الخبراء التي التمسيتها من الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.

خامسا - الجوانب العسكرية

١٦ - إن الحالة العسكرية في أنغولا آخذة في التدهور منذ أوائل كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، وهو الوقت الذي بدأت فيه عملية عسكرية واسعة النطاق في الهضاب الوسطى. ولا تزال الحالة غير مستقرة ومتقلبة للغاية، ولا تتوافر عن القتال إلا معلومات منقوصة. وقد بدأت العمليات في ٢ أو ٣ كانون الأول/ ديسمبر حيث شنت غارات جوية على المناطق المحيطة ببایلونديو ومونغو، أعقبتها هجمات على أندولو في ٤ كانون الأول/ ديسمبر. وبعد ذلك، قامت قوات يونيتا بشن هجماتها فأوقعت إصابات كثيرة كان بعضها بين صفوف المدنيين. وفي قطاع كيتو، احتلت قوات يونيتا عدة مناطق في بادئ الأمر، وأجبرت القوات المسلحة الأنغولية على وقف عملياتها ضد أندولو. ويبدو أن الجبهة قد استقرت بحلول الأسبوع الأخير من كانون الأول/ ديسمبر، وذلك بعد أن استعادت القوات المسلحة الأنغولية بعض المواقع الاستراتيجية حول البلدة المذكورة، مستخدمة المدفعية الثقيلة والطائرات. وفي قطاع هومبو، أسفرت الهجمات التي شنتها قوات يونيتا عن انسحاب القوات المسلحة الأنغولية من تشيتومبو، وببلا فيستا، وفبلا نوبا، فضلا عن ألتو هامبا. وقد قُصفت مدينة هومبو ذاتها، وانتشرت بين السكان حالة من التوتر الشديد. وشهد شهر كانون الأول/ ديسمبر بأكمله وصول تعزيزات حكومية إلى المنطقة، كما أفادت التقارير عن وقوع قتال عنيف على مقربة من هومبو في الأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وتنقل التقارير أن الجانب الحكومي قد استعاد السيطرة على فبلا نوبا فضلا عن مناطق في الهضاب الوسطى وأنه أعاد فتح الطريق بين هومبو وكيتو.

١٧ - وظلت الحالة في مقاطعات أخرى متوترة للغاية. فقد أفادت التقارير عن اشتداد حدة القتال في الشمال وعلى مقربة من مبانزا كونغو وفي سويو. ونُقلت بعض القوات الحكومية من أويجي، ومالانجي، وساوريمو، ولوينا، وكيتو كوانافالي، ومن مناطق أخرى، لتعزيز القوات المسلحة الأنغولية الموجودة في المنطقة الوسطى. وواصلت قوات يونيتا حظر المرور على الطريق الوطني السريع الذي يربط بين مقاطعة مالانجي ومقاطعتي لوندنا نورتى ولوندنا سول، وشنت غارات على مواقع حكومية موجودة حول مناطق إنتاج الماس في لوزامبا. وتعرضت مدينة مالانجي لقصف متكرر من جانب يونيتا أسفر عن إصابات عديدة بين السكان المدنيين. وفي مقاطعة موكسيكو، كاد يؤدي السوء الشديد لحالة الأمن على الطرق إلى عزل بلدة لوينا. وفي مقاطعة هويلا، أعادت قوات يونيتا احتلال القاعدة التي كانت تسيطر عليها سابقا في تشيكوما في محاولة لتكثيف أنشطتها العسكرية في مقاطعتي هويلا وبينغويلا. وفي أثناء ذلك، أصبحت الحالة العسكرية متزايدة التقلب في المنطقة الجنوبية، ولا سيما في الجزء الشمالي من مقاطعة هويلا.

سادسا - الجوانب المتعلقة بالشرطة

١٨ - حاول مراقبو الشرطة المدنية، قدر استطاعتهم، رصد أنشطة الشرطة الوطنية الأنغولية لضمان حيادها واحترامها لحقوق الإنسان. وتجدر الإشارة إلى أن مراقبي الشرطة المدنية لم يتمكنوا من تقديم تقرير عن الحالة في المناطق التي تسيطر عليها يونيتا. كما حال تصاعد القتال، في كثير من الحالات، دون

اضطلاع مراقبي الشرطة المدنية بأنشطة مناسبة للتحقيق في الحوادث المبلغ عنها والتحقق من وقوعها. وتفاقت هذه الحالة بسبب نزوع الجانبين الشديد إلى عدم التعاون مع المراقبين. ويتعذر على مراقبي الشرطة المدنية ومراقبي حقوق الإنسان بصورة متزايدة، بسبب موقف المسؤولين المحليين والعناصر الأمنية، القيام بدوريات أو بزيارات للسجون أو مراكز الاحتجاز.

١٩ - وقد كان للقتال الذي يتسع نطاقه أثر سلبي للغاية على حالة القانون والنظام العامة في البلد. فقد عمدت الشرطة الوطنية الأنغولية، في بعض المناطق، إلى التخلي عن دورها الشرطي التقليدي؛ إذ كثيراً ما قاتل أفرادها جنبا إلى جنب مع القوات المسلحة الأنغولية. ولم يطرأ أي تقدم على الجهود التي تبذلها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا للحصول على التعاون في تنفيذ برنامج لتدريب الشرطة الوطنية الأنغولية على الإجراءات والمعايير الشرطية المقبولة دولياً. كما لم يحرز أي تقدم في سبيل جمع الأسلحة من السكان المدنيين. وبدلاً من ذلك، تشير التقارير إلى أنه يجري تسليح المدنيين وتنظيمهم في فصائل للدفاع المدني في مقاطعات هومبو، وهويلا، وببي، وبينغويلا، وكذلك في مناطق أخرى يرجح أن تحدث فيها مواجهة مع قوات يونيتا. ولا ينحصر دور فصائل الدفاع المدني هذه في الحماية العامة للسكان؛ بل إنهم يقاتلون أيضاً جنبا إلى جنب مع القوات المسلحة الأنغولية بعد فترة تدريب وجيزة.

٢٠ - وسعياً من مراقبي الشرطة المدنية إلى ضمان حرية التنقل للسكان والبضائع، فقد قاموا بدوريات وبزيارات لنقاط تفتيش يقوم عليها أفراد من القوات المسلحة الأنغولية/الشرطة الوطنية الأنغولية وشركات خاصة، وذلك في المواقع غير المتأثرة مباشرة بالحرب. وعلى الرغم من عدم وجود زيادة في عدد نقاط التفتيش غير المأذون بها، فقد تم الإبلاغ عن حالات تفتيش ومضايقة وابتزاز. وواصل أيضاً مراقبو الشرطة المدنية رصد الترتيبات الأمنية لقادة يونيتا. وفي لواندا، استمرت الشرطة الوطنية الأنغولية في توفير الحماية الأمنية لكبار ممثلي يونيتا، وإن كان هذا يتم بصورة غير متسقة. وينبغي الإشارة في هذا الصدد إلى أنه تم اعتقال خمسة من ممثلي يونيتا واتهامهم بالتورط في الهجمات التي شنتها على كويتو، وهومبو، ومالانج.

سابعاً - الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان

٢١ - واصلت البعثة الإبلاغ عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد السكان المدنيين نتيجة لتصعيد العمليات العدائية، لا سيما في مقاطعتي هومبو وببييه. وأفادت يونيتا أن القصف العشوائي تسبب في مصرع ما لا يقل عن ٢٥ مدنياً وإصابة ما يقرب من أربعة أمثال هذا الرقم في محطة قطار في كونجي، بمقاطعة ببييه، يوم ١٦ كانون الأول/ديسمبر. ووفقاً لمصادر غير رسمية، كانت هناك أعداد لا تحصى من المدنيين القتلى والجرحى في بلدة كويتو التي لم تتمكن الوكالات الإنسانية من الوصول إليها لعدة أسابيع. كما قتل العديد من المدنيين نتيجة لقصف يونيتا لمدينة مالانج. والقلق بالغ بشأن المآزق الذي يقع فيه المدنيون المشردون داخلياً الذين يفرون من القتال، فهم يتعرضون لخطر الألغام الأرضية، والكمائن، وسوء المعاملة من جانب المتحاربين من الطرفين. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال مصير الجنود من الجانبين الذين

صاروا عاجزين عن مواصلة القتال مجهولاً، حيث أن احترام المبادئ الإنسانية نادراً أثناء الصراع. وقد أفيد بتجنيد الشباب قسراً، بمن فيهم القصر، في بيه، ولوندا الشمالية ولوندا الجنوبية، وموكسيكو، ومقاطعات أخرى. ومرة أخرى، لم تتمكن البعثة من الإفادة عن أحوال حقوق الإنسان في المناطق الخاضعة لسيطرة يونيتا، ويغلب الظن على أنها متردية.

٢٢ - وأفيد من عدة أجزاء من البلد بوقوع انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان بسبب سوء اشتغال النظام القضائي وسوء تصرف بعض عناصر الوكالات التنفيذية. ولا تزال ظروف الحياة في السجون في مستوى أدنى من المعايير الدنيا. وللمساعدة على تحسين الحالة، أكملت البعثة مؤخراً برنامجاً تدريبياً مدته خمسة أيام حضره ٦٢ مستشاراً أنغولياً لحقوق الإنسان، سيتولون العمل في مراكز حقوق الإنسان في بلديات بنغويلا. وهذا المشروع، الذي تدعمه سلطات الحكومة الأنغولية المركزية والإقليمية، سيتيح للمواطنين التقدم بشكاواهم المتصلة بالإساءة إلى حقوق الإنسان والتماس سبل الإنصاف القانونية.

٢٣ - وركزت أنشطة الدعوة على الاحتفال بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي كان موضوعه الرئيسي "حقوق الإنسان حقوق لمواطني أنغولا!". وتضمنت الأنشطة المنفذة على الصعيد الوطني بث سلسلة من البرامج على إذاعة البعثة مع مسؤولين من الحكومة وغيرهم من الخبراء لمناقشة الإعلان العالمي. وعلى صعيد المقاطعات، نُظمت بالتعاون مع شركاء من مواطني أنغولا حملات توعية على محطات الإذاعة المحلية، وحلقات عمل تدريبية مع المجموعات المجتمعية، فضلاً عن تنظيم أنشطة خاصة، كان الإعلان العالمي موضوعها المركزي.

ثامناً - الجوانب الإنسانية

٢٤ - منذ تقريرتي السابق، تدهورت الحالة الإنسانية في البلد تدهوراً بالغاً. فعقب فقدان طائرتي الأمم المتحدة، توقفت جميع العمليات الإنسانية الجوية في أنغولا، مما وضع نهاية للسبيل الوحيد الممكن لتوصيل إمدادات الإغاثة الطارئة إلى العديد من المناطق داخل البلد. ويذهب البعض إلى أن أنغولا على شفا كارثة إنسانية. فالسكان المدنيون محاصرون وسط العمليات القتالية في العديد من المناطق، لا سيما في المناطق الجبلية الواقعة في وسط البلد. وقد أدى التدهور التدريجي للأحوال الأمنية في البلد إلى ارتفاع عدد المشردين داخليا الجدد من ٤ ٠٠٠ شخص في نيسان/أبريل ١٩٩٨ إلى ٣٥٠ ٠٠٠ شخص في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وبحلول بداية كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وصل إجمالي عدد المشردين داخليا الجدد إلى ٥٠٠ ٠٠٠ شخص، ويذهب البعض إلى أنهم يتعدون ذلك بأكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص. وقد اضطر العديد من هؤلاء المشردين، الذين كانوا يحتمون من قبل في مستوطنات مؤقتة، إلى الفرار للمرة الثانية أو الثالثة خلال الشهور الأخيرة. وقد أدت كذلك الاعتداءات إلى وقف عمليات إزالة الألغام وزرع ألغام جديدة.

٢٥ - وتمثلت الآثار المباشرة للحرب في زيادة مستويات سوء التغذية، لا سيما بين صغار الأطفال، وفي وجود حالة مروعة للصرف الصحي والظروف الصحية. ونتيجة لذلك، ارتفعت مخاطر تفشي الأوبئة ارتفاعاً

شديدا، لا سيما في المناطق المتضررة من الحرب، حيث يتزايد عدد الأشخاص الضعفاء بسرعة مع قلة وصولهم إلى الرعاية الصحية والأدوية. وقد تؤدي زيادة تدهور الحالة إلى ارتفاع معدلات الوفيات.

٢٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت مؤسسات الأنشطة الإنسانية على توفير المساعدة الطارئة. واتخذت تدابير وقائية للتخفيف من حدة الآثار المترتبة على الأزمة الحالية. ومع ذلك، فقد أرغم الانعدام المتواصل للأمن موظفي الأنشطة الإنسانية على تخفيض حجم المكاتب الميدانية، أو على الانسحاب كلية. ويجري تقديم المساعدة للفئات الضعيفة في مدن هومبو، وكويتو ومالانج، بتقديم أصناف غذائية وغير غذائية كان قد تم تجميعها وتخزينها أثناء هدوء سابق تخلل الأعمال القتالية. وأغلب الظن أن هذا المخزون سينفذ بحلول منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، إن لم تسمح الأحوال الأمنية بإرسال إمدادات الإغاثة في وقت قريب. والبلدان الثلاث المذكورة أعلاه توفر بالفعل سبل المعيشة لنحو ٢٠٠ ٠٠٠ مشرد داخلي، بالإضافة إلى الجماعات المحلية المضيفة للضعيفة. وما لم يتم تأمين نقل المعونة الإنسانية للمحتاجين، وكذلك للموظفين العاملين في الميدان، سيستحيل الاضطلاع بالعمليات الإنسانية في العديد من المناطق المتضررة. وفي الوقت نفسه، لا يزال الوصول إلى معظم المناطق الداخلية في البلد محدودا. ولذلك، يمكن افتراض أن الأرقام والاحتياجات الفعلية المتعلقة بالمجموعات الضعيفة يمكن أن تكون أعلى حتى من التقديرات الحالية.

٢٧ - وإذا ما سمحت الظروف الأمنية من جديد باستئناف رحلات الطيران، فستكون المتطلبات المالية للقيام بعملية جوية على نطاق واسع ومستمرة فوق طاقة الموارد المتوفرة حاليا. وتم وضع النداء الموحد المشترك بين الوكالات من أجل أنغولا، والذي جرى توجيهه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، على افتراض أن تركز عمليات الطوارئ على جيوب صغيرة من الجماعات الضعيفة. غير أن الأحداث الأخيرة غيرت من هذا الافتراض، وأجبرت المنظمات الإنسانية على تنفيذ خطط طارئة وعلى استعراض استراتيجيات البرامج. وفي حين لا تزال احتياجات الطوارئ الواردة في النداء سارية فإن حجم الحالات المضافة سيتطلب زيادة كبيرة في احتياجات الطوارئ لضمان استجابة كافية. كما أنه من الهام جدا لحكومة أنغولا زيادة اسهامها في البرامج الإنسانية.

٢٨ - وتركت قيود الوصول، بما في ذلك إلى المناطق التي تسيطر عليها يونيتا، ونقل البعثة إلى لواندا والتي نجم عنها فقدان الحراسات العسكرية التابعة للأمم المتحدة للقوافل الإنسانية أثرا خطيرا جدا على قدرة المجتمع الإنساني على العمل في أنغولا. وسيكون من الضروري، في ظل الظروف الحالية، على الأمم المتحدة أن تضع في اعتبارها الدروس العديدة المستفادة من عمليات إنسانية حديثة مماثلة جرت في خضم حرب علنية. وسوف تتطلب فعالية عمليات كهذه في أنغولا في المستقبل التزام جميع الأطراف المعنية الواضح باحترام أحكام القانون الإنساني الدولي، وبالسماح بالوصول غير المقيد إلى السكان المتضررين، بما في ذلك العمليات المحتملة عبر خطوط القتال وعبر الحدود، وبوضع طرائق لتقييم أعمال الإغاثة وعمليات تسليم المعونات على نطاق البلد، وبالضمان الكامل لسلامة الموظفين الإنسانيين وأمنهم.

وبالإضافة إلى ذلك، يتحتم على المنظمات الإنسانية تعزيز مواردها البشرية في أنغولا وإقامة شبكات اتصال معززة واتخاذ التدابير الأمنية.

٢٩ - وتركت الحرب الحالية أثرا شديدا كذلك على أنشطة إزالة الألغام في أنغولا. فقد توقفت جميع العمليات ذات الصلة وتم سحب الموظفين الدوليين إلى لواندا. ويخشى أن تفقد معدات أفرقة إزالة الألغام المخزونة حاليا في مراكز بالمقاطعات نتيجة للصراع القائم، وأن يتم تجنيد القائمين بإزالة الألغام المحليين للخدمة إما مع القوات المسلحة الأنغولية أو مع يونيتا. وفي مثل هذه الظروف، يصبح من المهم جدا الحفاظ على برنامج أساسي في لواندا لتغطية احتياجات إزالة الألغام الأكثر إلحاحا. وينبغي أن تتضمن عناصر برنامج كهذا الاحتفاظ بقاعدة بيانات، والاستمرار في حملة التوعية بخطورة الألغام، ومساعدة ضحايا الألغام، فضلا عن استبقاء خلية طارئة لإزالة الألغام وقدرة على التدريب الأساسي. وسيمكن هذا البرنامج الأساسي الأمم المتحدة من الاحتفاظ بقدرة الاندفاع الضرورية اثناء الأعمال الحربية، ومن إعادة بناء برنامج الألغام حالما تخمد حدة القتال.

تاسعا - الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

٣٠ - لا تزال الحالة الاقتصادية في أنغولا مزعزعة إلى أبعد حد. كما لا يزال للعوامل الرئيسية المشار إليها في تقارير السابقة إلى مجلس الأمن أثرها المحسوس على الاقتصاد. وكذلك لا يزال تنفيذ السياسات والتدابير المتضمنة في البرنامج الاقتصادي المتوسط الأجل يعاني من تأخيرات شديدة. وقد ترك الانخفاض المتعاقب في أسعار النفط العالمية أثرا شديدا على وضع الحكومة المالي. وقد وضعت ميزانية عام ١٩٩٨ على أساس سعر متوقع للنفط الأنغولي قدره ١٨ دولارا من دولارات الولايات المتحدة للبرميل، بينما يقترب سعر السوق الجاري من ١٠ دولارات من دولارات الولايات المتحدة. وهكذا، تخسر الحكومة حوالي ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا كل مرة تهبط فيها الأسعار دولارا واحدا. ولا يستأثر النفط والمنتجات النفطية بـ ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي فحسب، بل تستمد الحكومة ٨٠ في المائة من إيراداتها من بيع هذه المنتجات.

٣١ - ومن الواضح أن أنغولا تواجه أزمة اقتصادية خطيرة. ويُقدر المعدل السنوي لمعدل التضخم حاليا بمائة في المائة. فالتقلبات التي لا يمكن التنبؤ بها في أسعار الصرف الأجنبية، والتي لها تأثير مباشر على الأسعار، تزيد من تفاقم هذه الحالة. وقد علّقت الحكومة التخفيض الأسبوعي لعملتها الوطنية لأنه أثبت عدم كفايته، بوصفه تدبيرا سياسيا منفردا، لمعالجة أوجه العجز في الاقتصاد. ويُقدر انخفاض إيرادات الحكومة بمقدار ٣٠ في المائة، وقد تضطر إلى اللجوء إلى الاقتراض الإضافي لأنها تواجه مشكلة دفع مبلغ ١,٢ بليون دولار أمريكي في آجال محددة، سدادا لقروض كان النفط يُستخدم كضمان لها. وتتحمل قطاعات الصحة والتعليم والمياه والمرافق الصحية وطأة التخفيض في الانفاق الذي تسبب فيه انخفاض أسعار النفط.

٣٢ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، زارت بعثة من صندوق النقد الدولي البلد وتوصلت إلى اتفاق مبدئي مع الحكومة بشأن ضرورة وضع برنامج للتكيف الهيكلي. وجاء هذا الاتفاق جزئياً كنتيجة لزيارة سابقة قام بها وفد حكومي إلى صندوق النقد الدولي لمناقشة برامج المساعدة التي يقدمها الصندوق. ولا يزال الاتفاق الجديد ينتظر الموافقة الرسمية للسلطات الأنغولية.

عاشرا - الجوانب المالية

٣٣ - واعتمدت الجمعية العامة بقراريها ٨/٥٢ جيم المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ و ٢١١/٥٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ مبلغاً إجماليا قدره ١٣٠,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، يساوي معدلاً شهرياً إجماليا قدره ١٠,٩ مليون دولار، لمواصلة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

٣٤ - وأتوقع أن تكون الموارد المقدمة من الجمعية العامة كافية لتلبية احتياجات البعثة بما في ذلك حالات الطوارئ الأساسية المتصلة بقرار مجلس الأمن المتعلق بمستقبل البعثة. وفي حالة ثبوت أن الموارد المأذون بها لم تكن كافية، ستطلب موارد إضافية من الجمعية العامة.

٣٥ - وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وصلت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا/بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا إلى ١٠١,٢ مليون دولار. وتصل الاشتراكات المقررة غير المسددة بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام إلى ٥٩٣,٩ مليون دولار.

حادي عشر - الملاحظات

٣٦ - أثبتت الأحداث التي طرأت في الأشهر القلائل الماضية بوضوح أن عملية السلام في أنغولا قد انهارت، على ما يبدو، وأن البلد في حالة حرب الآن. فأعمال القتال الشديد دائرة حالياً في عدة مناطق من البلد، مع ما يترتب عليها من عواقب وخيمة بالنسبة للسكان المدنيين.

٣٧ - والآن لم يعد هناك وجود للحوار بين الحكومة والسيد سافيمبي وحركته، الذي قُطع في الواقع في حزيران/يونيه ١٩٩٨ بعدما رفضت حركة يونيتا بسط إدارة الدولة على معاقل الحركة. وظلت آليات التفاوض المشتركة جامدة لشهور ومنعت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا من الاضطلاع بمهام وساطتها. فقد تعهد كل طرف علناً إما بـ "السيطرة" على خصمه سياسياً أو بتصعيد حدة المواجهة العسكرية. ولم تجر الاستجابة للعديد من قرارات مجلس الأمن، التي تحث الحكومة وحركة يونيتا على إيقاف القتال والعودة إلى تنفيذ عملية السلام. وكثيراً ما تُجاهل الجهود الإقليمية والمساوية الثنائية أو لا يعترف بها بكل بساطة.

٣٨ - إن الأسباب الرئيسية لهذا الوضع المؤسف جدا معروفة تماما. فهي تكمن في رفض حركة يونيتا الامتثال للأحكام الأساسية لبروتوكول لوساكا التي طالبت بتجريد قوات يونيتا من السلاح والسماح ببسط إدارة الدولة على جميع الأراضي الوطنية. وزاد هذه الحالة استفحالا عدم وجود التسامح السياسي وعدم الرغبة في الشروع في تسوية ثنائية؛ ولم يكن هناك أي دليل يثبت بذل جهد حقيقي من أجل بناء الدعم السياسي من خلال تحسين الظروف المعيشية الأساسية للسكان.

٣٩ - وفي ضوء ما أعرب عنه الطرفان من عزم على اختبار حظوظهما في ميدان القتال، واستمرار سوء الحالة الأمنية، وعجز البعثة عن الاضطلاع بولايتها، أصبح من الواضح بشكل متزايد، في الوقت الراهن، أن الظروف التي تسمح بقيام الأمم المتحدة بدور مفيد لحفظ السلام في أنغولا لم يعد لها وجود. وفضلا عن ذلك، أبلغت حكومة أنغولا الأمم المتحدة بأنها لا تعتزم تأييد تمديد فترة عمل البعثة إلى ما بعد ولايتها الحالية. وأكد الرئيس دوس سانتوس موقفه من جديد لوكيل الأمين العام سيفان خلال اجتماعهما في لواندا بتاريخ ٦ كانون الثاني/يناير. وأُعلن عن موقف الحكومة لاحقا في أجهزة الإعلام. وعلاوة على ذلك، ونتيجة لما بدا أنها حملة إعلامية منسقة شنت ضد الأمم المتحدة والبعثة ساد جو عام سلبي، شمل حالات من التحرش بموظفي الأمم المتحدة ورفض بعض الموظفين المحليين التعاون مع البعثة. ولذلك يُرحب بالوعود الأخيرة التي قطعها موظفون بالاعتدال في إصدار البيانات العامة بشأن الأمم المتحدة وبمساعدة البعثة في تأمين نقل مواقع أفرقتها إلى لواندا.

٤٠ - وفيما يتعلق بحركة يونيتا، لم تتخذ حتى الآن أية مبادرة جديدة لتجديد الاتصالات المفيدة مع الأمم المتحدة أو استئناف تنفيذ الأحكام الرئيسية لبروتوكول لوساكا. صحيح أن يونيتا أصدرت بيانات تؤيد استمرار وجود الأمم المتحدة، غير أن موقف بعض قادتها إزاء الأمم المتحدة انكشف عندما منع ١٤ فردا من العسكريين والشرطة التابعين للبعثة المتمركزين في أندولو وبایلونديو - لعدة أسابيع من الانتقال إلى مناطق أكثر أمنا، في تحد للممارسة المعترف بها عالميا التي تنظم عمليات حفظ السلام.

٤١ - إن الاسقاط المفترض لطايرتين تابعتين للأمم المتحدة جريمة شنعاء بشكل واضح كان القصد منها على ما يبدو إرهاب الأمم المتحدة وإجبارها على وقف عملياتها. وأحيي التضحية العظيمة التي قدمها ركاب وطاقم هاتين الطايرتين الذين وهبوا حياتهم في سبيل استعادة السلام في أنغولا، مثل الراحل عليون بلوندين بيبي وزملائه. وإنني أدين هاتين الجريمتين بأشد العبارات، وإنني لمشدوه لعدم اكتراث الطرفين وعدم تعاونهما مع الأمم المتحدة فور سقوط الطايرتين. لذا يجب إجراء تحقيق شامل في الحادثين وتحديد هوية مرتكبي هذه الجريمة. وهذا أقل ما يمكن عمله لأسر أولئك الذين فُقدوا في مهمة من أجل السلام. ولذلك، فإنني أحث جميع الجهات المعنية في أنغولا وسواها على تقديم المساعدة في هذا المسعى.

٤٢ - ومن الواضح أن المنظمة لا يمكنها أن تفرض وجودها على الطرفين الأنغوليين، ولا يمكنها أن تقوم بدور فعال دون تعاونهما. لقد أتت الأمم المتحدة إلى أنغولا بطلب صريح منهما ويمكنها أن تضخر بمنجزاتها. فقد جلبت أربع سنوات من السلام النسبي، وهي أطول فترة سلام تمتعت بها أنغولا منذ استقلالها. ورغم

كون هذا السلام غير مستتب وغير كامل، فإن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا قدمتا للطرفين الأنغوليين مجالا سياسيا فسيحا للتوصل إلى حل سلمي وتحقيق مصالحة وطنية. ويقدر أن الأمم المتحدة، والبرامج والوكالات التابعة لها قد ساهمت أيضا بما يبلغ ١,٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في دعم عملية السلام. وسيحكم التاريخ، بطبيعة الحال، على الأسباب التي كانت وراء فوات هذه الفرصة الفريدة. غير أنه في انتظار ذلك، يجب على الطرفين وقادتهما أن يتحملوا المسؤولية الكاملة والمباشرة عن معاناة شعبهم.

٤٣ - وفي هذه الظروف، أعتقد أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا ليس لها خيار سوى مواصلة خفض وجودها داخل أنغولا، والشروع في إعادة موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها بصورة منتظمة كما طلبت الحكومة الأنغولية ذلك. وإذا حافظت عملية النقل على هذه الوتيرة، ستكون جميع مواقع أفرقة البعثة والمكاتب الإقليمية قد انسحبت إلى لواندا في أواسط شباط/فبراير. وعند انتهاء ولاية البعثة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩، ستشرع الأمم المتحدة بعد ذلك في التصفية التقنية للبعثة.

٤٤ - وفي الوقت الحاضر، أتصور أنه سيتم إعادة معظم أعضاء البعثة من العسكريين ورجال الشرطة والمدنيين إلى مواطنهم بحلول ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٩. ومع ذلك، فإن إجراء إجلاء فعال سيتطلب إبقاء موارد إنسانية ومادية ملائمة في أنغولا. ونظرا لنطاق ومدة عمليات بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، يُقدر أن إنجاز هذه العملية على الطبيعة سيتطلب مدة تتراوح بين أربعة وستة أشهر. وأثناء الأشهر الأولى من هذه المدة، يتطلب الأمر وجود كتيبة أمنية قوية - سرية مشاة مؤلفة مما يصل إلى ٢٠٠ فرد - لحماية ممتلكات الأمم المتحدة. وسيكون من الضروري أيضا إبقاء قدرات جوية مناسبة إلى جانب خدمات دعم أخرى وموظفين إداريين. وسيطلب وجود كتيبة المشاة موافقة مجلس الأمن. وأتوقع من الحكومة ويونيتا أن يتعاوننا بالكامل مع البعثة في عملية نقلها إلى لواندا وفي عملية إعادة موظفيها ومعداتنا إلى مواطنهم.

٤٥ - ومع أن البعثة لم تعد قادرة على أداء دور مفيد في ظل الظروف الحالية، فإنه ينبغي، بل ويتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ألا يتخلوا عن أنغولا والشعب الأنغولي. فمما لا شك فيه أن استئناف الحرب سيزيد من معاناة السكان المدنيين وستترتب عليه عواقب وخيمة بالنسبة للسلام والأمن خارج حدود أنغولا. ولذلك يجب على الأمم المتحدة أن تستمر في مساهمتها النشيطة وفي بذل جهودها لمساعدة الأنغوليين لإيجاد حل في أقرب وقت ممكن لنزاع الأشقاء الذي دام مدة أطول من أي نزاع آخر في أفريقيا. وما زلت مقتنعا بأن مصالح الشعب الأنغولي في الأجل الطويل ومبدأ المصالحة الوطنية لا يمكن تحقيقهما من خلال محاولات لتهميش الخصم أو من خلال حل عسكري. فالأمم المتحدة، التي استثمرت في أنغولا جهودا وموارد كبيرة، مستعدة لأداء دور سياسي، إذا طلب منها ذلك، لمساعدة جميع الأطراف المعنية في أنغولا للتوصل إلى حل سلمي. وعليه، فإنني أعتزم تعيين أحد كبار المسؤولين مبعوثا خاصا لي في أنغولا. وسيكون مقر المبعوث الخاص نيويورك، مع ما يتطلبه من موظفي دعم، وسيقوم بالتعاون والاتصال مع أعضاء مجلس الأمن، ومع الدول الأعضاء الأخرى المعنية، وبقدر الإمكان، مع طرفي النزاع

الأنغولي، سعيا إلى تحقيق السلام في أنغولا. وفي حالة تحسن الوضع السياسي والعسكري وتوافر الظروف اللازمة، يكون من الممكن إيفاد مبعوثي الخاص وموظفي الدعم بسرعة إلى أنغولا. وأهم شروط هذه العملية هو التعهد الصريح من الطرفين المعنيين بالتعاون الكامل مع مبعوثي الخاص تحقيقا لجميع أغراض البعثة.

٤٦ - أما عنصر حقوق الإنسان التابع لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا فقد حظيت أعماله بإطراء تستحقه تماما لجهوده المبذولة لتعزيز المؤسسات الوطنية وتعزيز حقوق الإنسان ومنع انتهاكها، وينبغي أن يستمر في أنشطته، رهنا بموافقة الطرفين الأنغوليين والضمانات الأمنية المرضية. وسوف تستهدف أنشطته تعزيز نظم إقامة العدل وتنمية قدرة المؤسسات الوطنية وغير الحكومية في ميدان حقوق الإنسان، وتجميع المعلومات عن حالة حقوق الإنسان، ونشر المعلومات عن حقوق الإنسان وتعزيز فهمها، وتشجيع نمو المجتمع المدني كشريك في بناء السلام والتنمية من أجل حقوق الإنسان، وكذلك تقديم المساعدة التقنية في المجالات ذات الصلة.

٤٧ - إن الوضع الإنساني في أنغولا وهو وضع حرج بالفعل، قد يتحول إلى كارثة إنسانية شاملة. فالوكالات والمنظمات الإنسانية تواجه أعدادا متزايدة من المتضررين، في الوقت الذي تعرقل فيه أعمال القتال والألغام الأرضية والقيود المفروضة بالنسبة للمناطق التي تسيطر عليها يونيتا، بل وتحول دون الوصول إليهم. والأمم المتحدة مستعدة وراغبة في مواصلة وتكثيف مساعدتها الإنسانية للشعب الأنغولي، لكنها لا تستطيع القيام بذلك دون ضمانات لدخول موظفي عمليات المساعدة الإنسانية وللمحافظة على سلامتهم وأمنهم. وأحث حكومة أنغولا وقادة يونيتا على تقديم مثل هذه الضمانات والتعاون بشكل كامل مع الوكالات والمنظمات الإنسانية العاملة في أنغولا.

٤٨ - وقد أصدرت تعليمات إلى ممثلي الخاص بإجراء مشاورات، على وجه السرعة مع حكومة أنغولا والأطراف الأخرى المعنية بشأن الاستراتيجية والطرائق المشار إليها في الفقرات من ٤٥ إلى ٤٧ أعلاه، بما في ذلك الحد من وجود الأمم المتحدة في أنغولا. وسأطلع مجلس الأمن على نتائج هذه المشاورات في أقرب وقت ممكن.

٤٩ - وفي الختام، أود أن أشيد بتمثلي الخاص، وبقائد القوة وجميع موظفي البعثة من عسكريين ورجال شرطة ومدنيين، وكذلك بالعاملين في المجال الإنساني وممثلي المنظمات غير الحكومية على ما أظهره من شجاعة وتفان في أداء واجباتهم في ظل الحالة الخطرة السائدة في أنغولا.

مرفق

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا: المساهمات
المقدمة حتى ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

المجموع	الجنود	ضباط الأركان ^(١)	مراقبو الشرطة المدنية	المراقبون العسكريون	
١٠٦	١٠٠	٣	--	٣	الاتحاد الروسي
	١٥	--	١٥	--	الأرجنتين
٢٢	--	--	١٩	٣	الأردن
١٤	--	--	١٤	--	اسبانيا
٣٢	--	٢	٢٧	٣	أوروغواي
٤	--	١	--	٣	أوكرانيا
٤	--	١(ب)	--	٣	باكستان
١٥	--	٢	٩	٤	البرازيل
٨٤	٤٠	٤	٣٨	٢	البرتغال
١٦	--	--	١٣	٣	بلغاريا
٢٤	--	١	٢٠	٣	بنغلاديش
٤	--	--	--	٤	بولندا
٣	--	--	٣	--	جمهورية تنزانيا المتحدة
١٤٢	١٣٨	٤	--	--	رومانيا
٣٢	--	٧	٢٢	٣	زامبيا
٢٩	--	٤	٢٢	٣	زمبابوي
٣	--	--	--	٣	سلوفاكيا
٤	--	--	--	٤	السنغال
١٣	--	--	١٠	٣	السويد
٤	--	--	٤	--	غامبيا
٩	--	--	٦	٣	غانا
٦	--	--	٤	٢	غينيا - بيساو
٣	--	--	--	٣	فرنسا
٢	--	--	--	٢	الكونغو
٩	--	--	٦	٣	كينيا
١٥	--	--	١٢	٣	مالي
٢٠	--	--	١٦	٤	ماليزيا
١٨	--	--	١٥	٣	مصر

المجموع	الجنود	ضباط الأركان ^(١)	مراقبو الشرطة المدنية	المراقبون العسكريون	
١٣٦	١٣٤	٢	--	--	ناميبيا
٣	--	--	--	٣	النرويج
١٩	--	--	١٥	٤	نيجيريا
١	--	--	--	١	نيوزيلندا
١٦٢	١٣٨	٨	١١	٥	الهند
١١	--	--	٨	٣	هنغاريا
٩٨٤	٥٥٠	٣٩	٣٠٩	٨٦	المجموع

ملحوظة: مراقب عسكري للأمم المتحدة (الاتحاد الروسي)، ومراقب للشرطة تابع للأمم المتحدة (مصر)، ومراقب للشرطة تابع للأمم المتحدة (زامبيا)، ومنذ ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ اختفى بسبب حادث طائرة فرد من أفراد حفظ السلام من القوة العسكرية الناميبية ومن وحدة الدعم بحصص الإعاشة، على التوالي؛ واختفى أيضا منذ ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ بسبب حادث طائرة فرد من أفراد حفظ السلام من القوة العسكرية الناميبية.

(أ) بما في ذلك الشرطة العسكرية.

(ب) أخصائي عسكري في مدرسة إزالة الألغام.
